UN LIBRARY
MAR 19 1980
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL
A/RES/34/197
15 February 1980

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/34/538/Add.2)]

٣٤/١٩٧ - آثار ظاهرة التضخم العالمية على عملية التنمية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، و٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ تشير الى قراريها ٣٤/١٣٨ و ٣٤/١٣٩ المؤرخين في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والخاصين ببدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية وذلك لبحث قضايا المواد الخام والطاقة والتجارة والتنمية والمسائل المالية والنقدية ،

واذ تشير الى قرارها ٣٢/١٧٥ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي رجت فيه من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ان ينشىء فريق خبراء حكوميين على مستوى عال يتولى اعداد دراسة لظاهرة التضخم ويحيلها ، مشفوعة بتعليقات مجلس التجارة والتنمية ، الى الجمعية العامة ، كيما تقرر الجمعية العامة ما ينبغي اتخاذه من تدابير ، بما في ذلك امكانية عقد مؤتمر عالمي معني بالتضخم ،

واذ تشير الى قرارها ٣٣/١٥٥ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ والذي

80-04055

أحاطت فيه علما ، ضمن جملة أمور ، بتقرير فريق الخبراء الحكوميين عالي المستوى بشأن آثار ظاهرة التضخم العالمية على عملية التنمية (١) ،

واذ تلاحظ مع الاسف ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لم يتخذ في دورته الخامسة مقررا حاسما بشأن تدابير دولية في مجال السياسة لمكافحة ظاهرة التضخم العالمية او بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء ،

واذ تشير أيضا الى مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٤٤ (د - ١٦) المؤرخ في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ والمعنون " ترتيبات لابقاء المشاكل المترابطة في مجال التجارة الدولية وما يتصل به من مجالات التعاون الاقتصادى الدولي قيد النظر المستمر وخاصة التمويل الانمائي والقضايا النقدية " (٢) الذى طلب فيه الى الأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، في جملة أمور ، ان يبقي هذه المسائل قيد النظر المستمر ،

واذ تضع في اعتبارها ان الأحوال الاقتصادية الدولية المتدهورة وارتفاع معدلات التضخم العالمي تحول دون نمو اقتصادات جميع البلدان وخاصة البلدان النامية ،

واذ تضع في اعتبارها أيضا ان التضخم المنقول دوليا الى البلدان النامية يتخذ أبعادا تدعو الى القلق بشكل متزايد ،

واذ تدرك الارتباط الاساسي بين الضغوط التضخمية ، ونظام الحماية الجمركية ، والنمو ، وميزان المدفوعات ، وعدم التوازن ، وايجاد سيولة نقدية دولية بلا ضابط ،

واذ تحيط علما باقتراح حكومة العراق بشأن انشاء صندوق دولي لمكافحة ما للتضخم المستورد من آثار سيئة على اقتصادات البلدان النامية ،

١ - تسلم بأن عملية التضخم العالمية الحالية تؤثر تأثيرا خطيرا على اقتصادات البلدان النامية ، وذلك لعدة أسباب منها ما يلي :

(أ) انها أدت الى زيادة تكاليف وارداتها الأساسية ، وخاصة السلع الانتاجية والمصنوعات ؛

(ب) انها أدت الى عدم استقرار ايرادات تصدير سلعها الأساسية ؛

(ج) انها سببت تقلبات كبيرة في أسعار صرف عملات البلدان ذات النشاط التجارى الكبير ، مع ما يتبع ذلك من آثار سيئة على التجارة العالمية وخاصة على صادرات البلدان النامية ؛

---

(١) TD/B/704 .

(٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/31/15 و Corr.1) ، المجلد الثاني ، المرفق الأول .

(د) انها أدت الى زيادة كبيرة في العجز في الحساب الجارى للبلدان النامية وكذلك في عبء ديونها ؛

(هـ) انها أدت الى انخفاض القيمة الحقيقية لتدفق المساعدة الانمائية الرسمية ؛

(و) انها أثرت تأثيرا سيئا على صافي تدفق الموارد الحقيقية ، مما أدى الى تفاقم مشاكل التجارة والتنمية الخاصة بالبلدان النامية ؛

(ز) انها خفضت القيمة الحقيقية للاحتياطيات النقدية للبلدان النامية ؛

٢ - تؤكد ، لذلك ، الحاجة العاجلة لتنفيذ سياسات ، وخاصة من قبل البلدان الصناعية ، للحد من التضخم بجملة طرائق من بينها اتخاذ تدابير مثل انهاء الحماية الجمركية والسياسات الضريبية والنقدية ، والتعجيل بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية والتكيف الهيكلي ، والنمو الاقتصادى الحقيقي المتواصل ؛

٣ - ترجو من مجلس التجارة والتنمية ان يناقش ، عند نظره في البند المعنون " ترابط مشاكل التجارة ، وتمويل التنمية ، والنظام النقدى الدولي " الذى يبقيه مدرجا في جدول أعماله بمقتضى مقرره ١٤٤ (د - ١٦) ، التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة ظاهرة التضخم العالمية بهدف التعجيل بالنمو الحقيقي للبلدان النامية وزيادة قدرتها على الاستيراد في اطار أسواق مالية عادلة ومستقرة ؛

٤ - ترجو من الأمين العام للاونكتاد أن يعد ، بمساعدة خبراء اذا اقتضى الأمر ، وفقا لما هو منصوص عليه في مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٤٤ (د - ١٦) ، تقريرا عن هذا الموضوع كي ينظر فيه مجلس التجارة والتنمية ثم الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٩
١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩